

الطموحات المناخية قد تدفع برلين مجدداً إلى عدم احترام السقف القانوني للموازنة



من المتوقع أن تخرج ألمانيا عن قواعدها الدستورية الخاصة بالميزانية المتوازنة في عام 2023، للعام الرابع على التوالي، من أجل الالتزام بطموحاتها المناخية الجديدة، وفق ما ذكر وزير الاقتصاد الاثنين

وقال بيتر ألتماير في مقابلة مع صحيفة «راينتش بوسست» إن الميزانية المتوازنة التي توقعتها برلين لعام 2023 «تم تجاوزها الآن» لأن «تطوير الطاقات المتجددة (...) يجب أن يكون أسرع من المتوقع

وبعد الإنفاق غير المسبوق المتعلق بمكافحة الوباء وعواقبه الاقتصادية، قدمت الحكومة خارطة طريق للعودة إلى الميزانية المتوازنة في عام 2023

واعتبر الوزير في المقابلة أن هذه المهلة لم تعد مؤكدة قائلاً «أرى أنه من الممكن اعتماد ميزانية فيدرالية صلبة في عام 2023 أو 2024، ولا تخرج عن قواعد الميزانية المتوازنة

ويحظر القانون الأساسي الألماني، وهو النص الدستوري للبلاد، على الحكومة اقتراض أكثر من 0.35% من ناتجها المحلي الإجمالي كل عام، إلا في ظروف استثنائية

وتعين على ألمانيا الموافقة على زيادة مبالغ ضخمة من الديون للأعوام 2020 و2021 و2022، لمواجهة أعباء جائحة «كوفيد، مع تجميد هذا الالتزام الدستوري «بكبح الديون

وأقرت برلين الأسبوع الماضي خطة لتسريع الطموحات المناخية في البلاد، بعدما ردت المحكمة الدستورية أهدافها الأولية.

وتعتزم البلاد تقليص انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة 65% بحلول 2030 مقارنة مع 1990، بعدما كان الهدف 55% سابقاً، وهذا من شأنه أن يثقل مواردها المالية بشكل كبير

وقال ألتماير من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ «سيسعدني أن تقدم وزارة المالية مقترحات لاحترام «فرملة الديون من جديد في عام 2023

وفي هذا إشارة واضحة لنظيره وشريكه في الائتلاف، أولاف شولتز، مرشح الحزب الاشتراكي الديمقراطي للانتخابات التشريعية المقررة في 26 أيلول/ سبتمبر، لخلافة المستشارة أنجيلا ميركل

وتندرج قضية الميزانية، التي لا تزال حساسة في بلد لطالما دافع عن الصرامة في أوروبا، ضمن الحملة، حيث يحرص المحافظون على العودة إلى فرملة الديون في أسرع وقت، في حين يرغب الاشتراكيون الديمقراطيون والخضر في (التخلي عن هذه القاعدة من أجل تمويل مزيد من الاستثمارات. (أ.ف.ب